النافذة الإقتصادية

مشروع مبنى الإدارة العامة الجديد "الشميساني"

97 مليون دينار أرباح بنك الإسكان للتجارة والتمويل عام 2009 وموجوداته تتجاوز حاجز الـ 6 مليار دينار

في ظل مناخ اقتصادي غير مسبوق بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأتْ في خريف العام 2008 تمكّنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل اجتياز " عام صعب " بكل ما حمله من تحدياتٍ والخروج منه بأداء جيد، محققةً أرباحاً قبل الضريبة مجموعها 97 مليون دينار و 66.6 مليون دينار بعد الضريبة خلال العام 2009 .

وقد أظهرتْ النتائج التي حققتها مجموعة البنك ارتفاع إجمالي الدخل بنسبة 6% ليصل إلى 260 مليون دينار، وتراجع مصاريف التشغيل بنسبة 1%، الأمر الذي ساهم في زيادة الكفاءة التي شهدتْ تحسناً في نسبة النفقات إلى الدخل من 41% عام 2008 إلى 38% في العام 2009.

أما إجمالي الموجودات فقد قفز إلى 6.1 مليار دينار في نهاية العام 2009، أي بزيادة مقدارها 660 مليون دينار أو ما نسبته 12% عن نهاية العام 2008. فيما بلغت حقوق الملكية 966 مليون دينار وبزيادة نسبتها 6%.

وقد سجل رصيد ودائع العملاء مستويات قياسية جديدة ليبلغ 4.4 مليار دينار، محققاً بذلك زيادة قدرها 666 مليون دينار أو ما نسبته 18%. وجاء تنامي رصيد تلك الودائع بشكل أساسي نتيجةً لتزايد الثقة بمتانة وسلامة الوضع المالي للبنك، والثقة الكبيرة من عملاءه وتقديرهم المتزايد لمستوى الخدمات والمنتجات التي يقدمها لهم.

كما بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة 2.5 مليار دينار في نهاية العام 2009، بزيادة قدرها 100 مليون دينار ونسبتها 4% عن نهاية العام 2008، وهو ما يعكس التزام البنك المتواصل في مجال تمويل مختلف فئات وقطاعات الاقتصاد الوطني؛ ممّا كان له أكبر الأثر في تنشيط الاقتصاد الأردني.

وحافظ البنك على كفاية رأس ماله عند مُستويات جيدة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 23%، وهي تفوقُ الحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي الأردني البالغ 12%، كما حافظ البنك على نسبة سيولة هي الأعلى على مستوى القطاع المصرفي الأردني وبحوالي 179%، وهي تفوق أيضاً الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي البالغ 100%.

ويأتي هذا الأداء " الجيد " دليلاً على متانة المركز المالي للبنك، وقوة أعماله، وعمق الإستراتيجية التي يتبناها، والثقة المتواصلة التي يتمتع بها من قبل عملائه ومؤسسات التقييم الدولية.

ويحتفظ البنك اليوم بأعلى حصة سوقية على صعيد ودائع التوفير بالعملة المحلية على مستوى الأردن وبحوالي 42.8%، ولديه أكبر قاعدة عملاء تجاوز عددهم 650 ألف عميل، كما لديه أكبر شبكة فروع محلية عددها 100 فرعاً تغطي كافة المحافظات والمدن في المملكة، بالإضافة إلى 12 فرعاً في فلسطين وفرع واحد في البحرين، إلى جانب شبكة صرافات آلية واسعة وصل عددها إلى 167 جهازا منتشرة في مختلف المناطق.

وفي الوقت الذي يستمر فيه عدم اليقين بالنسبة للاقتصاد العالمي والتقلبات الحادة بأسواق المال والصناعة المصرفية العالمية، فإن البنك لا زال يترقب تلك الظروف ويتطلع للمضي قدماً نحو استمرارية التقدم في أعماله، وتحقيق الأرباح داخل المملكة وخارجها، مع اتخاذ موقفٍ حذر بالنسبة لنمو الإقراض؛ وبما يساهم في المحافظة على جودة الموجودات وتنوعها، بالإضافة إلى التركيز على إدارة التكاليف.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرنا تقديم التقرير السنوي السادس والثلاثين لبنك الاسكان للتجارة والتمويل، مسجلين في هذا العام الصعب إنجازات جيدة، رغم استمرار الظروف التي جاءت بها الأزمة المالية العالمية، وما كان لها من آثار وتداعيات سلبية على أسواق المال واقتصاديات مختلف دول العالم.

فالأزمة التي بدأت في الربع الأخير من العام 2008 كان من الطبيعي أن تمتد آثارها ونتائجها السلبية على العام التالي 2009 ، حيث كانت التوقعات أن يشهد العام / 2009 ضغوطا انكماشية على حجم ونمو الاقتصاد العالمي "وهكذا كان" ، رغم التدابير وإجراءات التصحيح التي اتخذتها "الدول الكبرى" والتي لم تظهر نتائجها كاملة خلال تلك الفترة القصيرة قياساً بحجم الأزمة ووسائل معالجتها غير المسبوقة. ومع هذه الظروف كان متوقعاً أن تتأثر البنوك بتداعيات الأزمة، خاصةً في مجال محافظ الاستثمار والقروض والتسهيلات الائتمانية.

البيئة الاقتصادية المحلية

لم يكن الاقتصاد المحلي بعيداً عن التباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة المالية، ولكنه جاء بدرجة محدودة قياساً بما حصل لدى دول كثيرة أخرى نظراً لطبيعة مقومات هذا الاقتصاد. وكان من الطبيعي أيضاً أن تطال هذه الأزمة القطاع المصرفي المحلي باعتباره أحد أهم المؤسسات الاقتصادية، إلا أن سياسات وتعليمات البنك المركزي الأردني حمت هذا القطاع من انعكاسات سلبية حادة بما خفّف من درجة المخاطر التي واجهتها البنوك في الأردن، وحافظت على السيولة النقدية لديها.

الإنجازات المالية لدى البنك

تمكنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل من مواصلة الأداء الجيد خلال العام 2009، حيث تحققت أرباح صافية قبل الضريبة بلغت 97 مليون دينار مقابل 142 مليون دينار في السنة السابقة. كما بلغت الأرباح بعد الضريبة 66.6 مليون دينار مقابل 101.3 مليون دينار في العام 2008. وقد جاء الانخفاض في الأرباح بسبب الاستمرار في بناء المزيد من المخصصات ولمواجهة حالات من التعثر في بعض القروض، وذلك إنسجاماً مع سياسة التحوّط والحذر، حيث تحملت أرباح العام 2009 قرابة 65 مليون دينار "مخصصات جديدة" . ونأمل عودة جزء كبير منها للإيرادات في حال تحسن الأوضاع.

ومن المؤشرات الإيجابية على قوة أداء مجموعة البنك ومتانة مركزه المالي، إرتفاع مجموع الموجودات بمبلغ 660 مليون دينار بنسبة 12% عن نهاية العام السّابق لتبلغ 6.1 مليار دينار وزادت ودائع العملاء بمبلغ 666 مليون دينار بنسبة 18% ، لتصل إلى 4.4 مليار دينار. وارتفع حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة بمبلغ 100 مليون دينار بنسبة 4%، لتصل إلى 2.5 مليار دينار. ونمت القاعدة الرأسمالية لدى البنك حيث بلغ مجموع حقوق الملكية 966 مليون دينار مقابل 911 مليون دينار أي بزيادة مقدارها 56 مليون دينار بنسبة 6%.

كما أنّ من مؤشرات قوّة أداء البنك زيادة إجمالي الدخل إلى 260 مليون دينار، أي بزيادة مقدارها 15 مليون دينار بنسبة 6%، وتراجع مصاريف التشغيل بنسبة 1.1%، الأمر الذي نتج عنه تحسناً بمؤشر الكفاءة (المصاريف / إجمالي الدخل) حيث انخفض من 41% خلال العام 2008 إلى 38% خلال العام 2009.

وأظهرت قائمة الدخل الشامل الموحد لهذه السنة تحقيق ربح في تقييم الاستثمارات المالية (التغير في القيمة العادلة) بمقدار 25.5 مليون دينار بعد الضريبة، حيث تأثرت حقوق الملكية إيجابياً بهذا المبلغ، ولم تتأثر به أرباح السنةعملاً بمعايير المحاسبة الدولية.

المؤشرات المالية

بلغت نسبة كفاية رأس المال 22.9% في نهاية العام، أي بزيادة عن النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني البالغة 12% والنسبة المقرره من لجنة بازل II البالغة 8%. وتم تسجيل نسبة سيولة عالية قدرها 179%، وهي تفوق أيضا الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزيّ البالغ 100%، مما يوفّر لمجموعة البنك فرصة انطلاقة كبيرة في حال تحسّن ظروف الاستثمار ويؤمّن للبنك مستوى مخاطر منخفض.

الحصّة السّوقية

بلغت حصة البنك بمؤشر إجمالي الموجودات 15.1% من السوق المصرفي المحلي وبلغت 16.7% من إجمالي ودائع العملاء، و12.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة. ومن الجدير ذكره أنّ البنك يستحوذ على الحصة الأكبر من ودائع التوفير بالعملة المحلية في الأردن وبنسبة 42.8% من مجموع هذه الحسابات. ويعتز البنك بامتلاكه لأكبر شبكة فروع محلية وصلت إلى 100 فرع، حيث تم خلال العام افتتاح أربعة فروع جديدة.

التواجد الخارجي والشركات التابعة

حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية خلال العام 2009 نتائج مالية ممتازة، حيث احتفظ بموقع الصدارة بين المصارف الخاصة العاملة هناك بمؤشرات الربحية وأرصدة ودائع العملاء ومحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية. وقد واصل هذا المصرف ترسيخ وتعزيز حضوره داخل سورية،

من خلال زيادة عدد فروعه بشكل مضطرد، ليصل مع نهاية العام 2009 إلى 25 فرعاً عاملا وخمسة فروع تحت التأسيس.

أما بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر، فقد حقّق نسب نمو جيدة في ودائع العملاء ومحفظة القروض.

كما جاءت نتائج فروعنا العاملة في فلسطين جيدة رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة هناك، حيث زادت ودائع العملاء وارتفع حجم القروض والتسهيلات بنسب ممتازة، وتم تعزيز شبكة فروع البنك هناك بفرعين جديدين، ليصل مجموعها إلى 12 فرعاً، تغطي معظم المدن الرئيسية في فلسطين.

وارتفعت أرباح الشركة المتخصصة للتأجير التمويلي خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008، كما أنّ شركة المركز المالي الدولي حققت أرباحاً وانجازات تعتبر جيدة في ظل ضعف حركة سوق عمان المالي.

وجاءت نتائج مكاتب التمثيل في بغداد، وطرابلس، وأبوظبي جيدة أيضاً وحققت هذه المكاتب انجازات مرضية في مجال تسويق مجموعة من الخدمات التي تتناسب مع غاياتها في أماكن تواجدها. مما ساعد في تطوير علاقات العمل بين البنك والعملاء الحاليين والمستهدفين في تلك المناطق.

توزيع الأرباح

وفي ضوء هذه النتائج فإن مجلس الإدارة أوصى للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح عن العام 2009 بنسبة مقدارها 20% من القيمة الاسمية للسهم.

الحاكمية المؤسسية

يلتزم البنك بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية، ويعتمد في ممارسة أنشطته وأعماله درجات عالية من الشفافية والإفصاح والنزاهة تجاه المجتمع والمساهمين والعملاء والموظفين.

خدمة المجتمع المحلي

تبنى البنك أهدافاً وطنية واجتماعية التزاماً بالمساهمة في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية التي يتواجد فيها، حيث تم خلال عام 2009 التبرع لعدد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والفنية والاجتماعية والانسانية والرياضية والبيئية.

وضمن هذا السياق رعى البنك المنتدى الاقتصادي الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتّعاون مع معهد التمويل الدولي IIF ، بمشاركة 16 دولة إضافة لمجموعة كبيرة من المؤسسات المالية الدولية.

وفي إطار تواصل البنك مع المجتمع المحلي فقد تم بالتعاون والاتفاق مع أمانة عمان الكبرى إنشاء حديقة عامة بمنطقة عبدون، على قطعة أرض تبلغ مساحتها 12 دونماً تملكها الأمانة. وتقام الحديقة على نفقة البنك بمواصفات مميزة ، لتكون متنفساً لأهالي عمّان، حيث يتوافر فيها مسطحات خضراء ومرافق وخدمات ترويحية ذات طابع حضاري مميز، ومن المتوقع أن يتم استكمال مشروع الحديقة في الربع الاول من عام 2010.

خطة العام القادم 2010

تم اعتماد خطة عمل أساسها استغلال فرص الاستثمار الآمنة، وترشيد الإنفاق، وسنبقى آخذين بالاعتبار أنّ لدينا مساهمين استراتيجيين أقوياء يدعمون جهودنا، ونأمل استمرار تطوير مستوى خدماتنا وتحسين موقعنا المحلي والإقليمي، وذلك من خلال تحقيق نتائج نسعى إلى بلوغها.

شكر وتقدير

أرجو اغتنام هذه المناسبة لتقديم خالص الشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني لدعمه المستمر وتوجيهاته الحكيمة من خلال سياسات نقدية حصيفة حافظت على سلامة القطاع المصرفي. كما أتوجّه بالشكر لهيئة الأوراق المالية على دورها بإدارة سوق رأس المال بحكمة ودراية، والشكر إلى عملائنا الكرام الذين نعتز بثقتهم وولائهم الدائم لهذه المؤسسة.

كما أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة على مواقفهم ودعمهم الدائم للإدارة التنفيذية. والشكر موصول أيضاً للإدارة التنفيذية وكافة الموظفين الأعزاء بمختلف مستوياتهم؛ لما يبذلونه من جهود دؤوبة ومخلصة لضمان استمرارية نمو ونجاح هذه المؤسسة.

وبعد،،

أسأل المولى استمرار نمو وازدهار مؤسستنا، وتمكينها من أداء رسالتها في خدمة الاقتصاد الوطني وبلدنا العزيز، بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين راعى بناء دولة الأردن الحديثة، حفظه الله ورعاه.

والله ولـي التوفيــق

د. ميشيل مارتو
رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الاول / ديسمبر 2009

	31 كانون الاول/ديسمبر2009	31 كانون الاول/ديسمبر2008
الموجـــودات:		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,478,337,776	994,243,497
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	689,876,798	700,062,230
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	53,097,828	20,416,501
موجودات مالية للمتاجرة	1,495,880	13,408,133
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	2,368,648,748	2,341,696,067
موجودات مالية متوفرة للبيع	581,008,188	613,297,108
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	744,569,957	600,541,463
ممتلكات ومعدات	93,025,899	78,060,574
موجودات غير ملموسة	3,176,127	5,098,194
موجودات ضريبية مؤجلة	9,199,723	13,072,036
موجودات أخرى	67,900,813	50,683,241
مجموع الموجودات	**6,090,337,737**	**5,430,579,044**
المطلوبات وحقوق الملكية:		
المطلوبات :		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	284,067,286	307,106,876
ودائع عملاء	4,430,410,552	3,764,520,478
تأمينات نقدية	289,680,522	303,684,439
أموال مقترضة	-	1,964,513
مخصصات متنوعة	18,719,304	15,988,411
مخصص ضريبة الدخل	31,339,932	50,089,827
مطلوبات ضريبية مؤجلة	1,006,216	53,035
مطلوبات أخرى	68,641,153	76,158,490
مجموع المطلوبات	**5,123,864,965**	**4,519,566,069**
حقوق الملكية:		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	252,000,000	252,000,000
علاوة الاصدار	357,925,469	357,925,469
احتياطي قانوني	95,334,774	85,205,068
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	22,450,000	23,702,983
فروقات ترجمة عملات أجنبية	1,733,632	1,057,229
التغير المتراكم في القيمة العادلة صافي	(2,840,657)	(28,311,128)
أرباح مدورة	131,243,206	143,861,445
مجموع حقوق مساهمي البنك	**891,068,492**	**868,663,134**
حقوق غير المسيطرين	**75,404,280**	**42,349,841**
مجموع حقوق الملكية	**966,472,772**	**911,012,975**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**6,090,337,737**	**5,430,579,044**

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2009

	2009 دينار	2008 دينار
الفوائد الدائنة	292,906,561	300,990,049
الفوائد المدينة	(102,673,190)	(102,124,095)
صافي إيرادات الفوائد	**190,233,371**	**198,865,954**
صافي إيرادات العمولات	33,451,519	29,386,244
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**223,684,890**	**228,252,198**
ارباح عملات أجنبية	9,815,541	11,039,146
ارباح (خسائر) موجودات مالية للمتاجرة	94,989	(223,814)
ارباح (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع	1,967,649	(25,820,999)
ايرادات اخرى	24,289,226	31,962,209
إجمالي الدخل	**259,852,295**	**245,208,740**
نفقات الموظفين	49,504,875	49,153,186
استهلاكات وإطفاءات	11,361,148	9,422,875
مصاريف أخرى	33,548,969	39,169,842
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	64,542,482	3,784,251
مخصصات متنوعة	3,880,697	1,656,828
إجمالي المصروفات	**162,838,171**	**103,186,982**
الربح قبل الضرائب	**97,014,124**	**142,021,758**
ضريبة الدخل	30,451,614	40,699,013
الربح للسنة	**66,562,510**	**101,322,745**
ويعود الى:		
مساهمي البنك	**59,896,310**	**95,950,612**
حقوق غير المسيطرين	**6,666,200**	**5,372,133**
	66,562,510	**101,322,745**
الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.238 دينار**	**0.383 دينار**

بقيادة بنك الإسكان للتجارة والتمويل
قرض تجمّع بنكيّ للتّجمعات السّياحيّة بمبلغ 40 مليون دينار

تمّ توقيعُ اتفاقيّة قرض تجمّع بنكيّ طويلِ الأجل بقيمة 40 مليون دينار أُردنيّ مُنتصف شهر كانون ثاني 2010 بقيادةِ بنك الإسكان وبمشاركة كلٍّ من بنكِ الاتّحاد وبنك HSBC والبنك العقاريّ المصريّ العربيّ، وسيُخصّصُ هذا القرض لتطويرِ مركز التسوّقِ الجديد الذي تنشؤه شركةُ التّجمعاتِ للمشاريعِ السياحيّة في منطقة عبدون بإسم " تاج مول ". ووقّع الاتفاقيّة رُؤساء ومُدراء البنوكِ المُشاركة في قرضِ التجمّع البنكيّ.

وقال الدكتور ميشيل مارتو رئيسُ مجلسِ الإدارة / المُدير العام لبنكِ الإسكان: " إنّهُ في الوقتِ الذي لا يزالُ سوقُ العقار في الأُردنّ يُعاني من التّباطؤ، برزَ مشروعُ التاج مول كواحدٍ من أكثرِ المشاريعِ العقاريّة السياحيّة تميزاً على صعيدِ هيكل المُساهمين في الشركةِ وتصميم المول والتدفّقات النقديّة المُتوقع له أنْ يولّدها، وقد نجحَ بنكُ الإسكان في هيكلة وتوفيرِ التمويل اللاّزم وبدعم مشكورٍ من البُنوكِ المُشاركة في هذا القرض، ونحنُ على ثقةٍ بأنّ هذا التمويل سيشكّلُ دعماً فاعلاً للمشروعِ، ونحنُ نتطلّع دائماً إلى دعمِ قطاع السياحةِ والمشروعات الكُبرى في الأُردنّ ".

وتأتي قيادةُ بنك الإسكان لهذهِ الاتفاقيّة ترجمةً لسعي البنك لدعم قطاعي العقارات والسياحة في آنٍ واحد، باعتبارِهما من القطاعاتِ الاقتصاديّة الحيويّة، والتزاماً منه بمسألةِ التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المملكة، خاصةً وأن القروضَ التي منحَها طوالَ السّنوات الماضية تحوّلت إلى استثماراتٍ مباشرةٍ؛ مما ساهمَ في توسيعِ وتطويرِ مشروعات القطاعاتِ الاقتصاديّة، ومن ثمّ تعزيز مُعدلات النموّ الاقتصاديّ.

حسب التصنيفات المحلية والعربية والدولية

بنك الإسكان يتبوأ مراكز متقدمة في العديد من المؤشرات المالية

استطاع بنك الإسكان للتجارة والتمويل بفضل ما يتمتع به من أداء مالي قوي وسمعة مرموقة تحقيق مراكز مصرفية متقدمة محلياً وعربياً ودولياً، وذلك حسب أحدث إصدارات المجلات المتخصصة في تصنيف البنوك وفقاً للمؤشرات المالية الرئيسة.

بنك الإسكان في الترتيب الأول أردنياً...

فعلى الصعيد المحلي، تبوأ بنك الإسكان للتجارة والتمويل المركز الأول بين البنوك المرخصة العاملة في المملكة والبالغ عددها 23 بنكاً، وذلك حسب أحدث تقرير سنوي لجمعية البنوك الأردنية لنتائج أعمال البنوك عن العام 2008، حيث احتل البنك المركز الأول في مؤشر حقوق الملكية وبحصّة سوقية قدرها 23.8%، وكذلك مؤشر الأرباح قبل الضرائب وبحصّة سوقية بلغت 21.9%، ومؤشر الأرباح بعد الضريبة بحصّة سوقية بلغت 23.5%، إضافةً إلى مؤشر ربحية الموظف بمعدل 67 ألف دينار.

ويتبوأ المركز " 40 " ضمن قائمة أكبر مائة بنك عربي...

وعربياً، استطاع بنك الإسكان للتجارة والتمويل احتلال المرتبة 40 ضمن قائمة أكبر مائة بنك عربي وفق معيار الملاءة المالية Tier 1 Capital، وذلك كما هو الوضع في نهاية العام 2008، وحسب دراسة تحليلية مالية أعدتها مجلة البانكر العالمية The Banker في عددها الصادر نهاية شهر تشرين أول من العام 2009.

كما تمكن البنك من احتلال المرتبة 54 ضمن قائمة أكبر مائة بنك عربي وفق معيار الموجودات، وحسب أحدث دراسة أعدتها مجلة اتحاد المصارف العربية، وذلك في عددها الصادر في نهاية العام 2009.

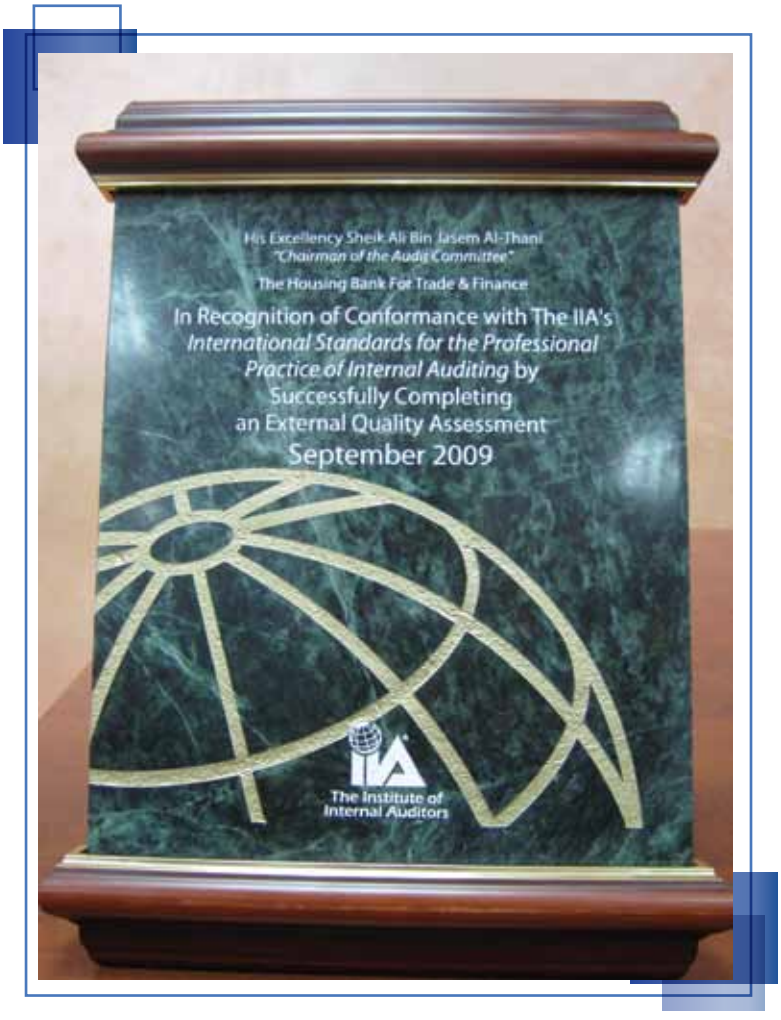

ويفرض نفسه كأول بنك يحصل على شهادة التوافق الكلي في مجال التدقيق

واستكمالاً للمسيرة الناجحة والمكللة بالإنجازات المتميزة، فقد استطاع البنك خلال العام 2009 الحصول على شهادة " أعلى درجات التوافق الكلي المتكامل مع معايير التدقيق الداخلي الدولية " من قبل جمعية المدققين الداخليين الأمريكية IIA، ليكون بذلك البنك الأول في الأردن والمنطقة العربية الذي يحصل على هذا التقييم.

إن الحصول على هذه الشهادة يؤكد كفاءة ومهنية أداء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وإدارة التدقيق الداخلي لدى البنك، التي تعمل ضمن استراتيجيات واضحة وبما يتناسب مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات المعتمدة.

أداء الاقتصاد الأردني

مما لا شك فيه أن أداء الاقتصاد الأردني – المعتمد على عدة عوامل مثل حجم الصادرات وحجم الاستثمارات الخارجية والحوالات من الخارج – لم يكن بمنأى عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كانت الآثار الناجمة عن تلك الأزمة متباينة منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، وتمثل الجانب السلبي بدخول الاقتصاد الوطني حالة تباطؤ في معدل نمو ناتجه المحلي، بينما تمثل الجانب الإيجابي في تراجع أسعار النفط وأسعار المواد الغذائية، مما أدى إلى تراجع العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية.

النمو الاقتصادي

على الرغم من تسجيل معدل نمو موجب في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2009، إلا أن ذلك المعدل تراجع بمقدار 5 نقاط مئوية بالمقارنة مع النمو المسجل خلال العام 2008، ومن 7.8 % إلى 2.8%، وهو ما يعكس حالة التباطؤ غير العادية التي يشهدها الاقتصاد المحلي في ظروف استثنائية.

وبحسب البيانات التفصيلية، فقد تمكن قطاع الإنشاءات من تحقيق أعلى نسبة نمو حقيقية وبحوالي 14% خلال العام 2009 ، بينما سجل قطاع الصناعات الإستخراجية أعلى نسبة تراجع وبحوالي 28.6%.

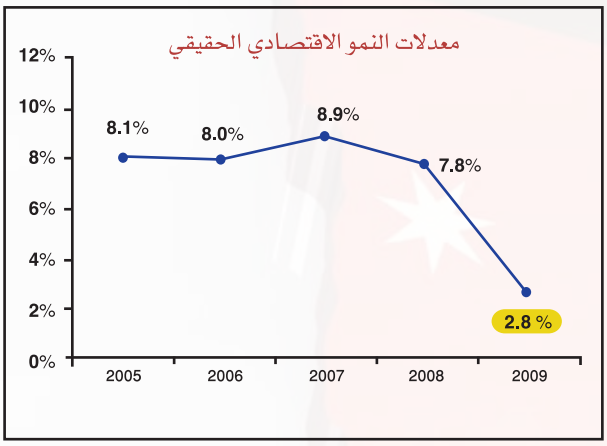

يذكر أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت في عام 2009 حوالي 16.3 مليار دينار أي ما يعادل 23 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت بالأسعار الثابتة 9.6 مليار دينار أي ما يعادل 13.5 مليار دولار أمريكي .

معدل التضخم

سجل متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن تراجعاً بلغ 0.7% خلال العام 2009 مقارنةً مع ارتفاع مقداره 13.9% خلال العام 2008. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى الانخفاض الواضح في أسعار المستوردات وخاصةً الطاقة والغذاء. علماً بأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك الأردني لم يشهد تراجعاً منذ 22 عاماً، عندما تراجع بنسبة 0.2% عام 1987.

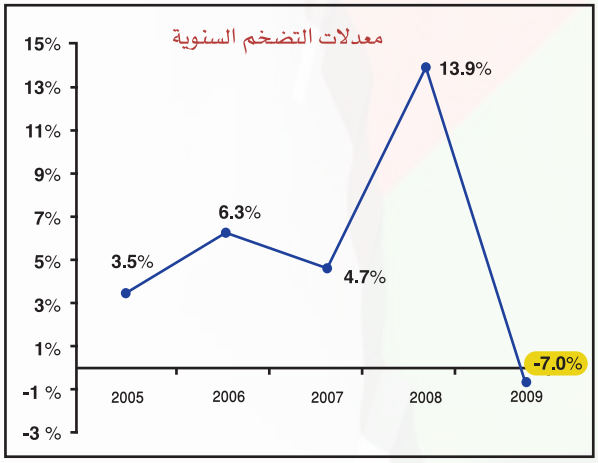

وفيما يتعلق بالتطورات التفصيلية خلال العام 2009، فقد سجلت أسعار مجموعات كل من " الحبوب ومنتجاتها "، و" التعليم "، و" الملابس والأحذية "، و" اللحوم والدواجن "، أكبر الارتفاعات وبحوالي 10.4%، 6.7%، 5.8%، و5.3% على التوالي، بينما سجلت أسعار مجموعات كل من " النقل "، و" الوقود والإنارة " و" الخضروات " أكبر الانخفاضات في أسعارها وبحوالي 13.9%، و11.1%، و 5.8% على التوالي.

البطالة

من المعروف بأن الأردن يتمتع بواحد من أعلى معدلات التنمية البشرية على الصعيد العربي من حيث ارتفاع مستوى التعليم والصحة، لكنه يواجه مشكلة بطالة تطال فئة الشباب بشكل خاص وتهدد بترك تداعيات سلبية. ويعزى ذلك إلى أسباب داخلية وخارجية الأمر الذي يستدعي إحداث نقلة تتجاوز " ثقافة العيب " في بعض المهن.

أما بالنسبة لواقع البطالة في المملكة، فتشير مسوحات العمالة والبطالة الرسمية إلى ارتفاع معدل البطالة من 12.7% عام 2008 إلى 12.9% عام 2009، مع ملاحظة أن معدلات البطالة أعلى بالنسبة للإناث (24%) منها إلى الذكور (10.3%)، كما ترتفع نسبة البطالة بين الفئتين العمريتين (15 – 19 عاماً، و20 – 24 عاماً)، حيث بلغت 31.2% و25.7% على التوالي.

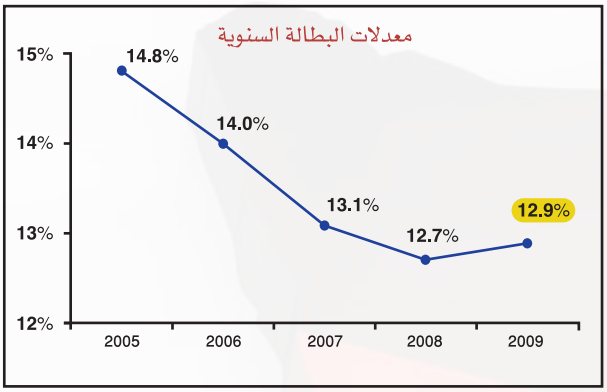

المالية العامة

فيما يلي تحليلاً لأهم التطورات التي شهدتها المالية العامة في الأردن خلال العام 2009 بالمقارنة مع العام 2008:

1. انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 11% عام 2009 لتبلغ 4.5 مليار دينار. ويعزى هذا الانخفاض في الإيرادات العامة إلى تراجع المساعدات الخارجية بنسبة 54% لتصل إلى 333 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المحلية بنسبة 4% لتصل إلى 4.2 مليار دينار.
2. ارتفاع النفقات العامة بنسبة 10% عام 2009 لتبلغ 6 مليار دينار. ويعزى هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى زيادة النفقات الرأسمالية بنسبة 50% لتصل إلى 1.4 مليار دينار، وارتفاع النفقات الجارية بنسبة 1% لتصل إلى 4.5 مليار دينار.
3. ارتفاع العجز المالي عل أساس الاستحقاق (بعد المساعدات الخارجية) بنسبة 328% عام 2009 ليبلغ 1.5 مليار دينار.

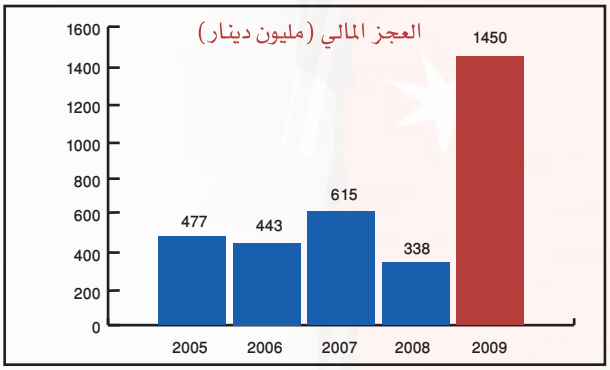

المديونية الخارجية

سجل الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية عام 2009 ارتفاعاً بنسبة 6% مقارنة برصيد نهاية العام 2008 ليبلغ مستوى 3.9 مليار دينار أي ما يعادل 5.5 مليار دولار أمريكي، ولا زالت الديون المقدمة من اليابان تشكل النسبة العظمى من المديونية الخارجية الأردنية وبنحو 28%، تلاها في المرتبة الثانية البنك الدولي بنسبة 20.1% وذلك كما هو الوضع في نهاية العام 2009.

ومن الجدير ذكره هنا أن البيانات المتوفرة تشير إلى تراجع رصيد المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 24.2 % في نهاية العام 2008 إلى 23.9% في نهاية العام 2009.

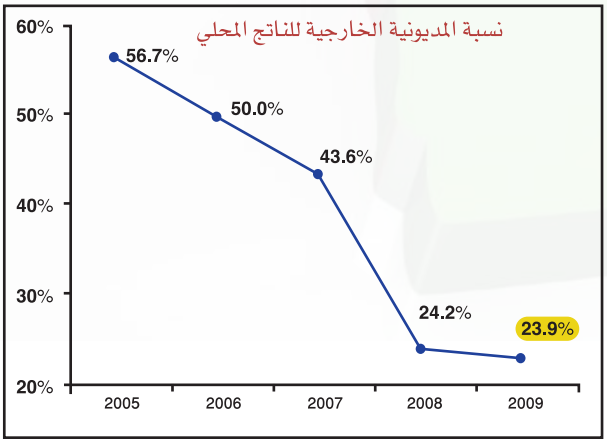

التجارة الخارجية

تظهر الأرقام أن مؤشر إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) حقق تراجعاً نسبته 18% خلال عام 2009 ليصل إلى مستوى 13.6 مليار دينار. وفيما يلي تحليلاً لأهم التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية خلال العام 2009 بالمقارنة مع العام 2008:

1. تراجعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) بنسبة بلغت 20% لتصل إلى حوالي 4.5 مليار دينار (منها 946 مليون دينار معاد تصديره). وجاء الانخفاض في الصادرات الكلية نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بنسبة 19% والمعاد تصديره بنسبة 21%.

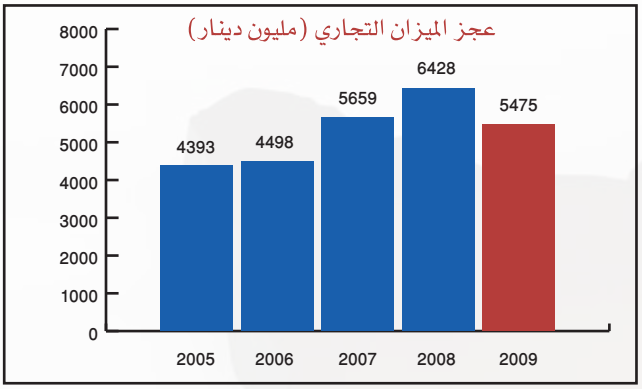

2. انخفضت المستوردات الكلية بنسبة 17% لتصل إلى حوالي 10 مليار دينار. وجاء الانخفاض بشكل أساسي في المستوردات الكلية نتيجة لانخفاض المستوردات من البترول الخام بنسبة 43%، علماً أن قيمة المستوردات من البترول الخام بلغت 1066 مليون دينار أو ما نسبته 10.7% من إجمالي المستوردات الأردنية خلال العام 2009.

3. تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة قدرها 15% ليصل إلى حوالي 5.5 مليار دينار خلال العام 2009.

الاحتياطيات الأجنبية

من المؤشرات الإيجابية الهامة التي سجلها الاقتصاد الأردني خلال العام 2009 هو ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ووصولها إلى مستوى قياسي قدره 7.7 مليار دينار أردني أو ما يعادل 10.9 مليار دولار أمريكي، وبارتفاع نسبته 40% عن رصيد نهاية العام 2008. وهو الأمر الذي يعكس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية المحلية، مما يعزز من متانة سعر صرف الدينار وسلامة وضع ميزان المدفوعات بشكل عام.

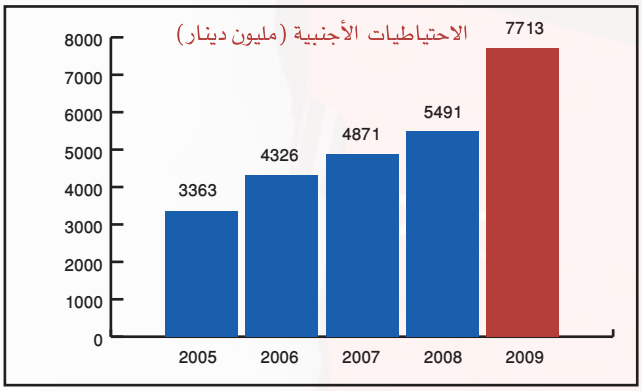

الثراء العالمي

أظهرَ التقريرُ الثالث عشر للثّراءِ العالمي World Wealth Report 2009، الصادرُ عن شركتي ميريل لينش Merrill Lynch وكابجيميني Capgemini، تراجعاً غير مسبوقٍ في عددِ الأفراد الأغنياء ومُستوى ثرواتهم في عام 2008 مقارنةً مع العام 2007، وعادَ بها إلى مُستوياتٍ أدنى ممّا كانتْ عليه في العام 2005. وفيما يلي مُلخصاً لأبرزِ ما تضمّنه التقرير:

- تناقصُ عدد الأغنياء HNWI (الذين يملكون على الأقلّ مليون دولار أمريكيّ) في العالم بنسبة 14.9% في عام 2008 ليصلَ إلى 8.6 مليون غنيّ، وتناقصُ حجم ثرواتهم بنسبة 19.5% ليصلَ إلى32.8 تريليون دولارٍ أمريكيّ.
- تناقصُ عدد كبارِ الأغنياء Ultra – HNWI (الذين يملكون على الأقل 30 مليون دولار أمريكيّ) بنسبة 24.6% في عام 2008 ليصلَ إلى 78 ألف غنيّ، وتراجعُ حجم ثرواتهم بنسبة 23.9% ليصل إلى 11.4 تريليون دولارٍ أمريكيّ.
- سجّلتْ هونغ كونغ أعلى نسبة تراجع في عددِ الأغنياء بنسبةٍ بلغت 61.3%.
- لا زالتْ الولاياتُ المُتّحدة الأمريكيّة تحتلُّ المرتبةَ الأولى في عددِ الأغنياء، وبحوالي 2.5 مليون غنيٍّ أو ما نسبته 28.7% من العددِ الإجماليّ لأغنياءِ العالم.
- يتوقّعُ عودة النموّ لمُستوى الثّراءِ العالميّ، وذلك في حالِ انتعاشِ الاقتصاد العالميّ ليصلَ إلى 48.5 تريليون دولارٍ أمريكيٍّ في العام 2013، وبمُتوسّطِ زيادةٍ سنويّةٍ تصل إلى 8.1%.

توزيع عدد الأغنياء HNWI حسب المناطق في العالم للعام 2008

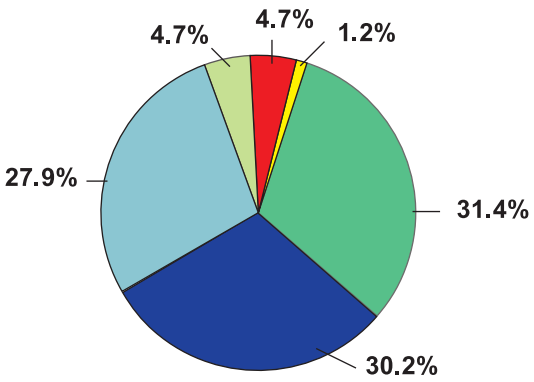

توزيع حجم الثروة حسب المناطق في العالم للعام 2008

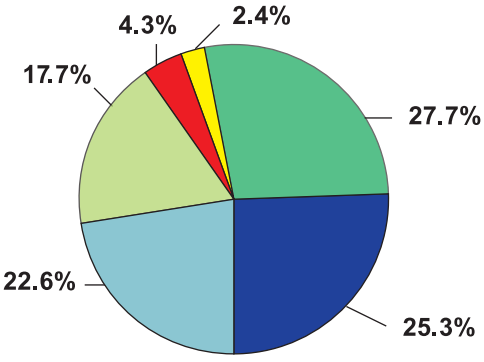

آفاق الاقتصاد العالمي

أشارَ تقريرُ " مُستجدات آفاق الاقتصاد العالميّ " الصادر عن صُندوقِ النّقد الدّوليّ في بدايةِ شهر كانونِ ثاني 2010 إلى بدايةِ التعافي في الاقتصادِ العالميّ، وذلك بعد فترةٍ أقلّ ما يُقالُ عنها أنها سلبيّة في مُحصّلتها لما عاناهُ الاقتصادُ العالميّ بأكملهِ خلالها من ركودٍ شملَ جميعَ مناحي الحياة، فتراجعتْ مُعدّلاتُ نموّ الناتجِ المحليّ الإجماليّ، وارتفعتْ مُعدّلاتُ الفقرِ والبطالة، وارتفعتْ أسعارُ السلعِ الأوليّة.

وقد بيّنَ تقريرُ المُؤسسة الدّوليّة أن هذا التعافي يتقدّمُ بسرعاتٍ متفاوتةٍ في مُختلفِ مناطق العالم؛ وذلكَ بسببِ تعافي الأسواقِ الماليّة بسرعةٍ أكبر ممّا كان مُتوقّعاً.

وعلى خلفيّةِ بعض الإشاراتِ الإيجابيّة المُتمثّلة في: تسجيلِ كلٍّ من الإنتاجِ العالميّ والتجارةِ الدوليّة نمواً إيجابياً خلالَ النّصف الأوّل من العام 2009، وتحسّنِ الظُروف الماليّةِ إلى حدٍ ما، فقد توقّعَ صُندوق النّقد الدوليّ تحقيقَ نموٍّ إيجابيٍّ في الاقتصادِ العالميّ قدرهُ 3.9% في العام 2010، وأن يتواصلَ هذا النموُّ ليصلَ إلى 4.3% في العام 2011.

وفيما يلي تلخيصاً لأهمّ ما تَضمّنه تقريرُ صُندوق النّقد الدوليّ:

1. تعافي النموَ في الاقتصادياتِ المُتقدّمة، فبعدَ تقلّصٍ حادٍّ في حجم النّشاطِ الاقتصاديّ لتلكَ الاقتصاديات مُجتمعةً بنسبة 3.2% في العام 2009، فإنّهُ من المُتوقّعِ أنْ يُسجلَ انتعاشاً قدرهُ 2.1% في العام 2010. وفيما يتعلّقُ بأكبرِ اقتصادياتِ العالم " الاقتصاد الأمريكيّ " فإنّ بعضَ الدلائل تُشير إلى تحسّنِ مُستويات ثقةِ الأعمال والعُملاء، لذلك فإنّهُ من المُتوقّعِ أنْ يستمرّ التعافي التدريجيّ للاقتصادِ الأمريكيّ في عام 2010 ليحقّقَ نموّاً قدرهُ 2.7%، مقابلَ نموٍّ سلبيٍّ قدرهُ 2.5% خلال العام 2009.
2. عودةُ زخمِ النموّ للاقتصادياتِ الصّاعدة والناميّة، فبعدَ نموٍّ متواضعٍ قدرهُ 2.1% في العام الماضي، فإنّهُ من المُتوقعِ أنْ تُسجلَ تلك الاقتصاديات مُجتمعةً نمواً قدرهُ 6% في العام الحاليّ، مع استمرارِ زخمِ هذا النموّ خلالَ العام القادم ليصلَ إلى 6.3%.
3. بقاءُ النموّ في دولِ آسيا النّاميةِ مُتواصلاً وقوياً، وبنسبةٍ قدرها 8.4% في العام 2010، مدفوعاً بانتعاشِ الناتجِ المحليّ للصين بمعدّل 10%، ونموّ الاقتصاد الهنديّ بمعدّل 7.7%.
4. تحسّنُ النموّ الاقتصاديّ في منطقةِ الشّرقِ الأوسط، حيثُ سجّلت هذه المنطقة نمواً قدرهُ 2.2 % في العام 2009، ومن المُتوقّع ارتفاع مُستوى هذا النمو للعامِ الحاليّ إلى 4.5%، مع استمرارِ الارتفاعِ في العام القادم ليصلَ إلى مستوى 4.8%.
5. ارتفاعُ مُعدّلات التضخُّم، يتوقّعُ ارتفاع مُؤشر أسعارِ المُستهلكين في الاقتصاديّات المُتقدّمة من 0.1% عام 2009 إلى 1.3% للعامِ الحالي. بينما يتوقّعُ ارتفاعه في الاقتصاديّاتِ الصاعدةِ والنّاميةِ بشكلٍ أكبر من 5.2% في العام 2009 إلى 6.2% في العام 2010.
6. ارتفاعُ حجمِ التجارةِ العالميّة، فبعد تراجع كبير في حجمِ التّجارةِ العالميّة (سلع وخدمات) نسبته 12.3% في العام 2009، فإنّه من المتوقّعِ تحقيق ارتفاعٍ تصلُ نسبته إلى 5.8% في العامِ الحاليّ، وأنْ يستمرّ هذا الارتفاعُ ليصلَ إلى نسبة 6.3% في العام 2011.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي

%

	2008	2009	2010	2011
العالم	**3.0**	**-0.8**	**3.9**	**4.3**
الاقتصاديات المتقدمة :	**0.5**	**-3.2**	**2.1**	**2.4**
الولايات المتحدة	0.4	-2.5	2.7	2.4
منطقة اليورو	0.6	-3.9	1.0	1.6
اليابان	-1.2	-5.3	1.7	2.2
المملكة المتحدة	0.5	-4.8	1.3	2.7
الاقتصاديات النامية والصاعدة :	**6.1**	**2.1**	**6.0**	**6.3**
إفريقيا	5.2	1.9	4.3	5.3
دول الكمنولث	5.5	-7.5	3.8	4.0
آسيا النامية:	7.9	6.5	8.4	8.4
الصين	9.0	8.5	10.0	9.7
الهند	7.3	5.6	7.7	7.8
الشرق الأوسط	5.3	2.2	4.5	4.8

النمو الاقتصادي العالمي

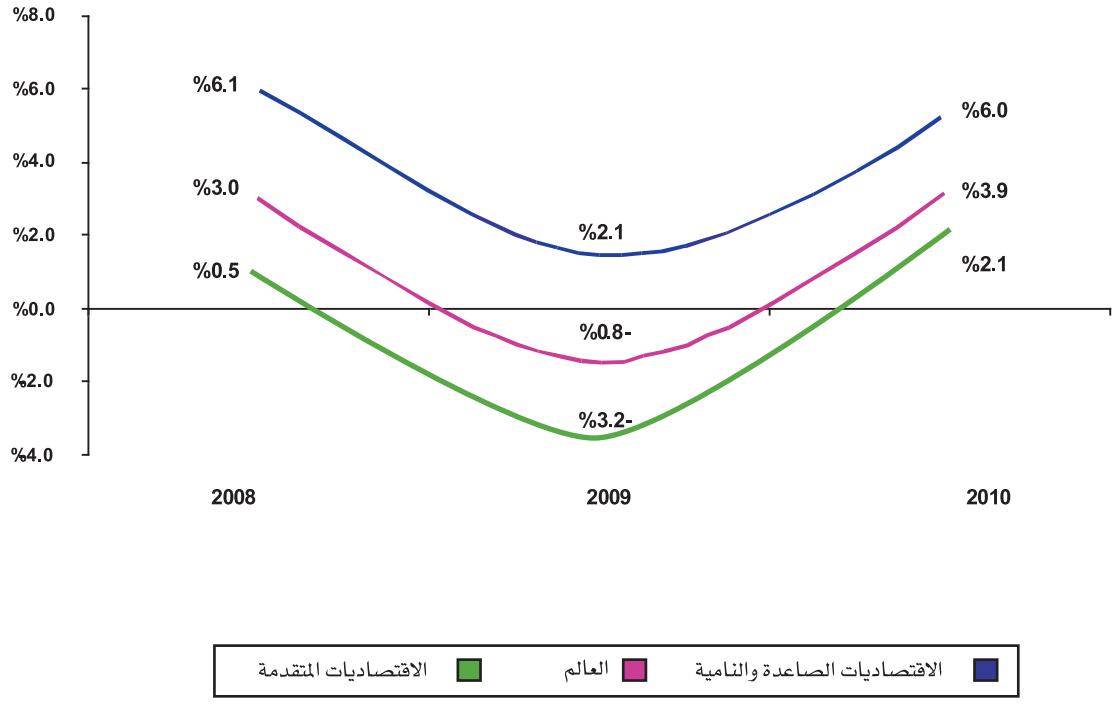

أسرة البنك

تستمر لجنةُ النشاط الاجتماعيّ في إقامة فعالياتها ونشاطاتها المُختلفة والرامية إلى تدعيم التّواصل بين مُختلف أفراد أسرة البنك، وبالتعاون التّام مع كافّة الإدارات والفروع، وبما يعملُ على توثيق عرى الأخوّة والصداقة بين جميع المُوظفين.
فقد قامت لجنةُ النشاط الاجتماعيّ بتقديم مجموعة كبيرة من النّشاطات والفعاليات لمُوظّفي البنك خلالَ الربع الأوّل من العام 2010، حيثُ تضمّنت خطّتها المساهمة في كافّة المُناسبات المُختلفة للموظفين، والقيام بمجموعة من الرحلات الداخليّة والخارجيّة، إضافةً إلى القيام بتقديم عروضٍ خاصّةٍ وخصوماتٍ مُميّزةٍ لكافّة المُوظفين لدى المحلاّت التجاريّة والمطاعم ونوادي اللّياقة البدنيّة.

وفي هذا الإطار قامت لجنةُ النشاط الاجتماعيّ بتسيير رحلتين إلى مدينة العقبة في شهر كانون ثاني 2010 لموظفي البنك وعائلاتهم، وبمشاركة أكثر من 200 موظف، في خطوة تهدفُ إلى زيادة أواصر التّعارف والتّعاون بين المُوظفين وبما يُجسّد القيمَ الجوهريّة للبنك بالاهتمام بالمُوظفين ورعايتهم، حيث استمتعَ المُشاركون فيهما بزيارة ثغر الأردنّ الباسم، إضافةً إلى القيام بجولاتِ تسوّقٍ مُتنوّعة. وكذلك قامتْ مجموعةٌ من الفروع والإداراتِ بتنظيم رحلاتٍ داخليّةٍ مُختلفة.

المسؤولية الإجتماعية

حملة التبرّع بالدم

قامتْ لجنةُ النّشاط الاجتماعيّ بالتعاون مع العلاقات العامّة بتنفيذ حملة خاصة بالتّبرع بالدّم في مبنى الإدارة العامّة، وذلكَ في نهاية شهر كانون ثاني 2010. وتأتي هذه الحملةُ تجسيداً لقيم البنك وإيماناً بأهمية تقوية التّكاتف الاجتماعيّ، وضرورة رفد بنك الدّم باحتياجاته من الدّماء، خاصةً وأنّ لعملية التبرّع بالدّم فوائد صحيّة لجسم المُتبرّع، وقد لاقتْ الحملةُ صدىً واستجابةً كبيرةً من قبل المُوظفين الذي شاركوا بالعشرات لأداء واجبهم الوطنيّ والصّحيّ.

يوم الامتناع عن التدخين

أقامت لجنةُ النشاط يوماً خاصاً لمنع التّدخين في كافّة إدارات وفروع البنك؛ بهدف توفير بيئة عمل صحيّة؛ وفي سبيل تشجيع الإقلاع عن التّدخين وسلامة المُوظفين (المُدخّنين وغير المُدخّنين)، حيث تم اعتبار يوم الثلاثاء الموافق 2010/2/9 يوماً للامتناع عن التدخين.

وتهدف لجنة النشاط من تنظيم هذه الفعالية إلى الإشارة لما يشكّله التدخين من مشكلات صحيّة يعاني من مضارها معظم سكان العالم كأكثر آفات العصر شيوعاً وخطورة، حيث تم توزيع تعميم خاص بهذه المناسبة كمبادرة للحد من آثار التدخين على صحة الموظفين وبيئة العمل.

سكن كريم وتمويل 100%

- سعر فائدة 3.5%.
- قسط ثابت طيلة فترة القرض يتناسب مع الدخل.
- مدة سداد تصل إلى 25 سنة.
- معفى من رسوم الرهن وبدون عمولات.
- تأمين مجاني على الحياة.
- بطاقة فيزا ائتمانية مجانية.
- الموافقة على القرض خلال 48 ساعة.

لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة مندوب البنك الموجود في مقر المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري أو مراجعة أي فرع من فروع البنك أو الاتصال على الأرقام التالية: 06 5200400 أو 080022111

* تخضع الطلبات لشروط وأحكام البنك والاتفاقية مع مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري.

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

hbtf.com